# السياسة والأمن في إفريقيا.. قراءة في مؤشر الهشاشة لعام 2020

د. السيد علي أبو فرحة
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر.

تمر جائحة كورونا عالمياً وإفريقيا، ويستمر المشهد الإفريقي معقداً بصورة واضحة، خاصةً في بُعديه السياسي والأمني، حيث يلقي هذان البعدان ظلالهما على باقي متغيرات المشهد الإفريقي، اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وحتى ثقافياً.

وعليه؛ من الواجب متابعة مساحات الاستمرار والتغير في هذين البُعدين بصفة مستمرة، بهدف الوقوف على ملابسات المشهد الإفريقي سياسياً وأمنياً، وتداعياته على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصةً أنهما أضحيا مبررين معتبرين للتدخل

الأجنبي الراهـــن في إفريقيا، حيـــث تختبئ كثيرٌ من الأنشـــطة العســـكرية الأجنبية للقوى الإقليمية والدولية في إفريقيا مؤخراً خلف مكافحة النشاط الإرهابي، والسيولة الأمنية والسياسية، وما يرتبط بها من تنامي أنشطة الجريمة المنظمة.

لـــذا؛ يهدف الباحث في طرحه المزمع الوقوف على مســـتجدات الواقـــع السياســـي والأمني في إفريقيـــا، في ضـــوء القراءة التحليليـــة لأحد أهم المؤشرات الدولية المعنية بهذا الشأن، وهو «مؤشر الدولة الهشة لعام ٢٠٢٠»، وذلك عبر تساؤل رئيس، مفاده: ما هي مستجدات السياسة والأمن في القارة الإفريقية وفقاً لتقرير الدول الهشة لعام ٢٠٢٠؟

**وينبثق عن التساؤل الرئيس السالف التساؤلات الفرعية التالية:**

- ما وضعية إفريقيا في هذا المؤشـــر سالف الذكر؟
- ما مســـاحات الاســـتمرار والتغيـــر في تلك الوضعية؟
- ما مآلات هذه الوضعية حال استمرارها على الواقع الإفريقي؟

يستند الباحث لاقتراب «ديفيد استون» المعروف باســـم «تحليل النظم» كمنهج للبحث في المدخلات المؤثرة في وضعية السياســـة والأمن في إفريقيا، ومخرجات تلك الوضعية على المستقبل الإفريقي، ومساحات التفاعل الحاصلة نتيجة تلك الوضعية.

- **حول ماهية تقرير الدول الهشة وفلسفته:**

يصدر تقرير «الدول الهشة» سنوياً عن مؤسسة صندوق الســـلام، وهي مؤسســـة مجتمـــع مدني أمريكية مقرها واشـــنطن العاصمة، تمّ تأسيســـها منذ ســـتين عاماً، كمؤسسة مجتمع مدني مستقلة- غير حكومية-، رائدة فـــي تطوير أدوات واقترابات للتخفيف مـــن حدة الصراعات والحـــد منها، عبر تركيزها على الأمن الإنساني والتنمية الاقتصادية، ولتلـــك المؤسســـة مكتبـــان خارجيان فـــي أبوجا

**الواجب متابعة مساحات الاستمرار والتغير في البعدين السياسي والأمني، بصفة مستمرة، بهدف الوقوف على ملابسات المشهد الإفريقي**

بنيجيريا، وتونس العاصمة بدولة تونس.

وقد تكون فريق عمـــل التقرير لعام ٢٠٢٠ من عشـــرة باحثين، منهم خمســـة باحثين من الولايات المتحدة، وباحث واحد من كلٍّ من سويسرا وأستراليا وألمانيا، وباحثان اثنان مـــن إفريقيا، أحدهما من غانا، والآخر من توجو.

جاء تقرير عام ٢٠٢٠ تحت عنوان «لا يوجد هنا كوفيـــد ١٩»، حيث إنّ التقرير أكد في ديباجته على أنه في ظل استمرار معاناة العديد من البلدان بسبب فيروس كورونا، الذي خلّف آلاف الوفيات، وملايين الأفـــراد في عزلـــة اجتماعية، وأحـــدث صعوبات وتحديات اقتصادية بالغة، فإنّ مؤشر هذا العام لم يتمكن من توفيـــر أي بيانات أو تحليل لكيفية تأثير تلك الجائحة، على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاضطرابات السياسية، في الـ١٧٨ دولة التي يُعنى التقرير بقياســـها، وهو ما قد يسبب بعض الراحة للدول والأفراد التي لاتزال تعاني من تبعات فيروس كورونا، وعليه ستظهر تبعات الجائحة في تقرير عام ٢٠٢١، خاصةً على دولٍ كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وفرنسا وإيطاليا.

وقد حدث الالتباس السابق بشأن «كوفيد ١٩» إبان إصدار تقرير الدول الهشة لعام ٢٠١٢م، حيث تمّ إنهاء استقبال ومعالجة البيانات المتضمنة في التقرير لذلك العام بعـــد ١٢ يوماً فقط من واقعة

إشعال محمد بوعزيزي- البائع المتجول التونسي- النيران في نفسه، مما فتح الباب أمام اضطرابات الربيع العربي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فاعتقد كثيرون أنّ تقرير ذلك العام سيعكس تحليلاً واسعاً لهذه الاضطرابات، وهو ما لم يحدث إلا في العام التالي له، إلا أنّ خلاصة القول لا تعني أنّ تقرير الدول الهشة في عام ٢٠١٢م وعام ٢٠٢٠م لا يخبر القارئ بشيء يُذكر عن حاضر تلك البلدان ومستقبلها، حيث إنّ المؤشرات عادةً ما تكون كاشفة لاتجاه التأزم أو الرفاهة، وتمهد لأحدهما[١].

ففلسفة تقرير الدول الهشة وفائدته لا تنحصر في محدودية ما تقدّمه قناة «سي إن إن» الإخبارية على سبيل المثال، من تحليل قاصر بشأن أنّ دولاً مثل اليمن أو الصومال أو ليبيا دولاً هشة، أو أنّ الدول الاسكندنافية دولاً مستقرة للغاية بشكل عام، وإنما تتجلى فائدته في أنه يمثل أداةً لرصد الاتجاهات طويلة الأجل في تلك البلدان، في كلا الاتجاهين الهشاشة والرفاهة، بما يسمح لتوجيه صانعي السياسات والتنفيذيين حول العالم لفهم أكثر عمقاً للمخاطر المتزايدة، ومن ثَم اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة.

وفقاً لهذا الطرح؛ يقوم التقرير بتوجيه المعنيين إلى أنه إذا حدثت أزمة أو صدمة أو حالة طوارئ محتملة كالربيع العربي أو جائحة «كوفيد ١٩»، أو غيرهما، في ظل الضغوط الديمغرافية العالية في بلدان بعينها على سبيل المثال، فإنه يتعيّن على الدولة المعنية أن تراعي في سياساتها المزمعة الضغط الإضافي على أنظمتها الصحية، أو التكلفة الاجتماعية، أو الجهد الجماعي اللازم للاستجابة، وهو ما تجلى في حالاتٍ مثل مواجهة جائحة كورونا في الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا على سبيل المثال.

**• تقرير الهشاشة والفشل.. ستة عشر عاماً من البيانات والتصنيفات:**

عندما صدر التقرير لأول مرّة، منذ ستة عشر عاماً، باسم «تقرير الدول الفاشلة»، كان التركيز والاهتمام لدى الباحثين والمعنيين ينصبّ بصورة رئيسية على التصنيفات، وذلك عبر الإجابة عن تساؤل رئيسٍ، مفاده: ما هي الدولة الأكثر فشلاً في العالم؟

وبعد مرور ما يربو على عقد ونصف من عمر التقرير، وما أحدثه من فيض في البيانات الواسعة التي تصف الأبعاد المختلفة في معظم دول العالم، حدث تحوّل معتبر بشأن التساؤل الرئيسي للتقرير، وهو السؤال عن الدولة الأكثر فشلاً في العالم، إلى: ما هي اتجاهات الهشاشة وعدم الاستقرار ومعدل التغير فيها؟ لينصبّ اهتمام التقرير وتركيزه مؤخراً حول قياس أداء دولةٍ ما بمرور الوقت ضد نفسها وليس ضد نظرائها، لتتراجع أهمية تصنيف الدول نسبياً في التقرير- وإن ظلت مهمة-، على الرغم من إغراء ذلك تحت وطأة هذا الفيض من البيانات الكمية، حيث لايزال القارئ يهتم بمن هو الأسوأ والأفضل، إلا أنّ ذلك لا يعني كثيراً من حيث إعطاء أي درجة من البصيرة حول نقاط القوة والضعف المحددة، والفروق الدقيقة للدول الواقعة في ذات الفئة من الهشاشة أو الاستدامة، ناهيك عن الاتجاهات طويلة الأجل التي يقيمها التقرير سنوياً في الـ١٧٨ دولة محل الفحص[٢].

**• ماذا عن جائحة كورونا في تقرير الهشاشة؟**

كما سبق أن أشار الباحث؛ فإنّ تقرير الدول

(١) FRAGILE STATES INDEX, ANNUAL REPORT 2020, FUND FOR PEACE, p.9.

(٢) FRAGILE STATES INDEX, ANNUAL REPORT 2020, FUND FOR PEACE, p.10.

الهشـــة لعام ٢٠٢١ هو المعني برصـــد التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لـ«كوفيد ١٩»، وذلـــك وفقاً لمنهاجيته المتبعـــة، فمن المحتمل أن تسجل بعض البلدان الأكثر تضرراً من الجائحة حتى الآن، كالصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنســـا وإيطاليا، ضغوطاً متزايدة بشكل ملحوظ، نظراً لأنّ آثار الوباء المباشرة وغير المباشرة بدأت تتســـرب لمختلف مكونات النظام العالمي، بل ومن المحتمـــل أيضاً أن يتأثر به جـــزءٌ كبير من العالم، ويضاعف مـــن تلك التخوفات مـــا إذا كانت هناك موجات إضافيـــة من الوباء في الأشـــهر القادمة، لذا ســـيكون تركيز التقرير والمعنيين به فَهم نقاط الضعف المجتمعية الأعمق التي كشفت عنها الأزمة على المدى الطويل، وعليه ســـتكون لبيانات التقرير الكمية والمتراكمة، على مدار عقد ونصف، القدرة على ســـرد تلك الحقيقة بجلاء، حيث إنه من خلال تقييم رصين ونقدي لنقاط الضعف الأساسية التي يكشف عنها «كوفيد ١٩» على مستوى العالم، سيكون الجميـــع قادراً على تجاوز الذعر المبرر المصاحب لحجب الجائحة لفهـــم كيفية تعافي العالم من تلك الجائحة، بل والأهم من ذلك التخطيط والاستعداد للأزمة المقبلة الحتمية.

- **موقف إفريقيا من الضغط على الديمقراطية عالمياً تبعاً لفهم تقرير الدول الهشة:**

جعـــل التقرير قضيته المحوريـــة لإصدار عام ٢٠٢٠ هي «الديمقراطيات المضغوطة»، حيث يذهب التقرير إلى القول بـــأنّ تلك القضية أضحت محل نقـــاش الجميع في قاعات المحاضرات، والدوريات العلمية، والكتب، والمؤتمرات، حيث يتبارى الساسة والخبراء في الوقوف على أسباب وتداعيات، ومن ثَم حلول لمسألة الانقسام المتزايد عبر الديمقراطيات حول العالم، وهو ما يلقي بظلاله الســـلبية بطبيعة الحال على مستقبل الديمقراطية التي لم تبدأ بعد في كثيرٍ من دول إفريقيا.

وتذهب بعـــض التحليلات لتفســـير الضغوط المتزايـــدة التـــي تواجههـــا الديمقراطيـــات حول العالم بصفة عامـــة، والإفريقية القليلة منها بصفة خاصة، إلـــى تزايد عدم المســـاواة، والحاجة إلى شـــبكات أمان في مواجهة الضغوط الديموغرافية وتغير المناخ، في حيـــن يرجعها البعض الآخر إلى الهياكل السياسية القديمة أو غير الملائمة، وانهيار المؤسسات، والتفكك الاجتماعي، أو حتى الانحلال الأخلاقي[١].

بيد أنّ المعنيين بالتقرير ذهبوا إلى أنّ صدمتين عالميتين كبيرتين قد ســـرّعتا نحو الاتجاه العالمي العام الضاغط علـــى الديمقراطية، وهما: صدمة الأزمة الماليـــة العالمية عام ٢٠٠٨م، وما تبعها من موجة شـــعبوية عالمية، توزعت بين اتجاه الساسة لوضـــع خطط معالجة للأســـباب الهيكلية للأزمة، وخاصةً مساعدة المتضررين من جهة.

أما الصدمـــة الثانية؛ فهي تبعـــات وارتدادات (الربيع العربـــي) وما نتج عنه من صراعات داخلية وتشـــابك قوى إقليمية ودولية، خاصة في ســـوريا وليبيا، وكوارث إنسانية تتمثل في ملايين المهاجرين واللاجئيـــن، والذي كان أحـــد تبعاته تنامي كراهية الأجانب والمشـــاعر المناهضة للهجرة بصورة غير مسبوقة حول العالم.

وعليه؛ تلـــك الصدمتان كلّفتا العالم تســـخير كثير من رأس المال السياسي والاجتماعي العالمي لتقديم التضحيات الفردية والجامعية اللازمة، ليس فقـــط للارتداد عـــن تلك الصدمـــات، ولكن أيضاً لإجراء تغييـــرات جوهرية للتكيف مع الاضطرابات الناجمة عنها، ومع ذلك يبدو أنّ الصدمات السابقة لم تكن كافية بحال للضغط على الديمقراطيات، بل وتهديدها بصورة فجة، حتى لاحت في الآفق جائحة

(١) FRAGILE STATES INDEX, ANNUAL REPORT 2020, FUND FOR PEACE, p.13.

كورونا كصدمة ثالثة أفجع، تلقي بظلال وخيمة على مستقبل الديمقراطيات حول العالم وفي القارة السمراء.

وقد تجلت تبعات الصدمات السابقة في تقرير الدول الهشة- إذا ما نُظر إليه بصورة مقارنة- بتقديمه تشخيصاً دقيقاً وفقاً لبياناته، وإن لم يقدّم بالضرورة وصفة علاجية، حيث كشف عن أنّ ١٦٪ من جميع الديمقراطيات حول العالم ساءت بشكلٍ كبير في كل مؤشرات مظالم المجموعة والنخب الفئوية- وهو أحد المؤشرات الفرعية الاثني عشر لمؤشر الهشاشة- بين الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٩، حيث رُصد هذا التدهور الملحوظ في كلٍّ من الغرب بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذا شرق أوروبا القريب ثم روسيا، ناهيك عن التراجع المعتبر عن مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا.

ويبرز خطورة التراجع- في هذا المؤشر- في الديمقراطيات إلى أنه يعزز الانقسام المجتمعي، وقد ينتج عن ذلك خطأ الموقف الغالب- أي موقف الأغلبية- أيضاً، ومن ثَم إنتاج مزيد من الاستقطاب إلى سياسة حافة الهاوية و/أو الجمود، وعليه يضحي اتخاذ إجراءات جماعية، لازمة لمواجهة التحديات الهيكلية العميقة أو إدارة حالات الطوارئ واسعة النطاق، في تلك الديمقراطيات مسألة صعبة للغاية، حيث تنتج حالات تشرذم سياسي واجتماعي، ويفقد الوسطاء المعتادون، كوسائل الإعلام، ومؤسسات الدولة، وقادة الرأي والزعماء الدينيين والمجتمعيين أهميتهم وشرعيتهم، مما يفتح المجال العام أمام امتصاص البيانات المضللة، وتجعل بناء توافق آراء وبناء رؤى مشتركة عملية ولادة عسيرة المخاض[١].

إنّ مثل تلك الضغوط التي تشهدها الديمقراطية الراسخة أو الهشة نسبياً، في خارج إفريقيا، يفرض مزيداً من الضغوط والتحديات المتزايدة على الديمقراطيات الهشة والساعية نحو التحول الديمقراطي في إفريقيا، مما يلقي بظلاله على مستقبل وجدوى الديمقراطية في بيئةٍ تعاني من استيعابها بصفةٍ عامة، وهي قارة إفريقيا.

- **إفريقيا في تقرير عام ٢٠٢٠- قراءة في اتجاهات صعود وهبوط مؤشرات الهشاشة:**

بالنظر لموقع إفريقيا في تقرير عام ٢٠٢٠؛ يتضح أنه يمكن التمييز بين مجموعتين من الدول الإفريقية بصفة عامة، وهي الدول التي تدهورت أوضاعها بالتقرير مقارنةً بالعام السابق، والمجموعة الأخرى معنية بالدول التي تحسّنت أوضاعها نسبياً في تقرير هذا العام مقارنةً بذات التقرير عن العام السابق.

**جدول رقم ١: يوضح الدول الإفريقية الأكثر تدهوراً في التقرير مقارنة بتقرير العام السابق**

| م | الدولة | تقرير عام ٢٠٢٠ | تقرير عام ٢٠١٩ | مقدار التدهور (بالموجب)، أي كلما زادت الدرجة كان أسوأ |
|---|---|---|---|---|
| ١ | موزمبيق | ٩١.٧ | ٨٨.٧ وترتيبها ٣٣ | ٣.١ |
| ٢ | ليبيا | ٩٥.٢ | ٩٢.٢ وترتيبها ٢٨ | ٣.١ |
| ٣ | بوركينا فاسو | ٨٥.٩ | ٨٣.٩ وترتيبها ٤٧ | ٢.١ |
| ٤ | مالي | ٩٦.٠ | ٩٤.٥ وترتيبها ٢١ | ١.٤ |
| ٥ | الكاميرون | ٩٧.٩ | ٩٧ وترتيبها ١٦ | ٠.٩ |
| ٦ | مالاوي | ٨٤.٠ | ٨٣.٣ وترتيبها ٤٩ | ٠.٦ |

بمراجعة الجدول السابق؛ يتضح أنّ عدد ٦ دول إفريقية شهدت تدهوراً، من إجمالي ١٤ دولة عالمياً تُعد الأكثر تدهوراً في التقرير لهذا العام على رأسهم المملكة المتحدة والبرازيل والهند، وتأتي موزمبيق كأكثر دولة إفريقية تدهوراً في تقرير هذا العام، وثاني أكثر البلدان

(١) FRAGILE STATES INDEX, ANNUAL REPORT 2020, FUND FOR PEACE, p.14.

تدهوراً لعام ٢٠٢٠، وسادس أكثر البلدان تدهوراً على مدار العقد الماضي وفقاً لمؤشر الدول الهشة، وذلك نتيجة لتبعات عدم معالجة نقاط الضعف الواسعة التي أعقبت الكوارث الطبيعية الشديدة التي تعرضت لها الدولة، وأثارت مجدداً صراعاً متجدداً في شمال موزمبيق.

ويأتي تالياً لموزمبيق؛ كلٌّ من ليبيا وبوركينا فاسو ومالي في استمرار حالة الصراع والعنف في تلك البلدان، أما الكاميرون فما أدى لتدهورها في تقرير العام الحالي هو تزايد القمع والعنف ضد الأقليات، ومع ذلك فإنّ تلك البلدان لم تكن مفاجئة في تدهورها الراهن، حيث إنها تسير بثبات في اتجاه التدهور على مدار عقد مضى؛ نتيجة الانهيار وسط مستويات متفاوتة من الصراع وعدم الاستقرار الذي طال أمده.

اللافت للنظر في تقرير هذا العام؛ اختبار افتراض شائع أوساط عدة، مفاده أنّ البلدان الأكثر سوءاً في التقرير إما هي دول أقل تطوراً، وإما أنها مسرحٌ للصراع، أو كلاهما، إلا أنّ تقرير هذا العام يكشف عن أنّ أكثر ٢٠ دولةً تدهوراً في التقرير منذ عام ٢٠١٠ تشمل دولاً عظمى، هي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكلاهما يشهد عشر سنوات من السياسات المضطربة والانقسام الاجتماعي بصفة عامة.

**جدول رقم ٢: يوضح الدول الإفريقية الأكثر تحسناً في التقرير مقارنة بتقرير العام السابق**

| م | الدولة | تقرير عام ٢٠٢٠ | تقرير عام ٢٠١٩ | مقدار التحسن (بالسالب)، أي كلما انخفضت الدرجة كان أفضل |
|---|---|---|---|---|
| ١ | كينيا | ٩٠.٣ | ٩٣.٥ وترتيبها ٢٥ | ٣.٣ |
| ٢ | السودان | ١٠٤.٨ | ١٠٨.٠ وترتيبه ٨ | ٣.١ |
| ٣ | السنغال | ٧٤.٦ | ٧٧.٢ وترتيبه ٦٦ | ٢.٧ |
| ٤ | غينيا بيساو | ٩٢.٩ | ٩٥.٥ وترتيبها ١٩ | ٢.٥ |
| ٥ | أوغندا | ٩٢.٨ | ٩٥.٣ وترتيبها ٢٠ | ٢.٥ |
| ٦ | سيراليون | ٨٤.٤ | ٨٦.٨ وترتيبها ٣٩ | ٢.٤ |
| ٧ | جيبوتي | ٨٢.٧ | ٨٥.١ وترتيبه ٤٣ | ٢.٤ |

بمراجعة الجدول السابق، والمعني بالدول الإفريقية الأكثر تحسناً في تقرير هذا العام، يتضح وجود عدد ٧ دول إفريقية، من إجمالي ٢٠ دولة عالمياً تُعد الأكثر تحسناً في التقرير لهذا العام مقارنة بالعام السابق، على رأسهم ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا.

تأتي كينيا كأول دولة إفريقية في قائمة الدول الإفريقية الأكثر تحسناً في تقرير هذا العام، يعقبها السودان، وكلٌّ منهما شهد تحسناً نسبياً بعد نوبات الصراع السابقة، ومستويات عدم الاستقرار والقمع، بيد أنّ ذلك لا يعني بحال أنّ هذين البلدين قد حققَا طفرةً ما نحو الاستقرار، أو أنهما أصبحا أكثر استقراراً بالضرورة، فبعد كل ذلك أضحى ترتيب كينيا ٢٩ في تقرير هذا العام بعد أن كانت في المركز الـ٢٥، والسودان في المرتبة الثامنة مع انخفاض أربع درجات في تقديرها عن العام السابق، من ١٠٨ درجة العام السابق، لـ ١٠٤،٨ درجة العام الحالي.

**جدول رقم ٣: يوضح الدول الإفريقية الأكثر تحسناً في التقرير على مدار عشر سنوات**

| م | الدولة | نسبة التحسن على مدار ١٠ سنوات ٢٠١٠- ٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| ١ | زيمبابوي | -١٤،٨ |
| ٢ | الرأس الأخضر | -١٣،٧ |

يُوضح الجدول السابق عدد دولتين إفريقيتين فقط، من إجمالي ٢١ دولة عالمياً تُعد الأكثر تحسناً في أوضاعها على مدار عشر سنوات من عمر التقرير، هما: زيمبابوي، والرأس الأخضر، كأكثر دول إفريقيا استقراراً واستدامة بدرجةٍ أو بأخرى، وهو ما يُعد نقطة مضيئة في القارة السمراء.

**- زيمبابوي.. نموذج إفريقي للتحسن على المدى البعيد:**

| ترتيب ٢٠٢٠ | تقدير ٢٠٢٠ | فئة | مقدار التحسن عن العام السابق | أعلى المؤشرات الفرعية السلبية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | تشرذم النخبة | الضغوط الديمغرافية | شرعية الدولة |
| ١٠ | ٩٩.٢ | الإنذار | -٠.٣ | ١٠ | ٩.٣ | ٩.١ |

تقع زيمبابوي في آخر فئة الإنذار في الترتيب العاشر، بصحبة دول إفريقية أخرى، هي: كينيا (٢٩)، وموزمبيق (١٧)، والكونغو الشعبية (٢٥ مكرر مع باكستان)، وأوغندا (٢٤)، وغينيا بيساو (٢٣)، إثيوبيا (٢١)، وليبيا (٢٠)، والنيجر (١٩)، وإريتريا (١٨)، ومالي (١٦)، وغينيا (١٥)، ونيجيريا (١٤)، وبروندي (١٢)، والكاميرون (١١).

تُعد الإطاحة بروبرت موجابي رئيس زيمبابوي السابق في ٢٠١٧م، بعد ٣٧ عام في الحكم منذ عام ١٩٨٠م، نقطة فارقة في تاريخ زيمبابوي، فعلى الرغم من إعلانه بطلاً قومياً عقب وفاته في سنغافورة في عام ٢٠١٩م، بوصفه «زعيم الاستقلال»، فإنه ترك البلاد في حالة انهيار واسع في الأنظمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك تحقق البلاد تقدّماً ضعيفاً بصفة دورية في تقدير درجاتها بمؤشر الهشاشة كلّ عام، حيث تنخفض درجات مؤشر الهشاشة بصفة دورية في اتجاه التحسن.

بيد أنّ هذا الانخفاض محدود، ولاتزال زيمبابوي بعيدة كلّ البعد عن نموذج الرأس الأخضر على سبيل المثال، فعلى الرغم من التحسن الإجمالي في تقديرها، على مدار الأعوام السابقة، فإنها لاتزال تحصل على العلامة النهائية (وهي ١٠ درجات) في مؤشر تشرذم النخبة السياسية، ولعل هذه العلامة الكاملة قد يفسرها رحيل الرئيس العجوز في ٢٠١٧م عن المشهد السياسي. كما أنها تحصل على تقدير مرتفع للغاية في مؤشري الضغوط الديموغرافية وشرعية الدولة، وهو ما يفسّر أولهما انهيار النظم الاجتماعية والاقتصادية في الدولة طوال فترة حكم روبرت موجابي الممتدة لـ٣٧ عاماً، ويفسّر ثانيهما الإطاحة غير الدستورية به في عام ٢٠١٧م بصورةٍ أو بأخرى، ومن ثَم على الرغم من كونها نموذجاً على التحسن على المدى البعيد؛ فإنها نموذج لا يشجع بحال على الاقتداء به.

**- الرأس الأخضر.. نموذج إفريقي للتحسن على المدى البعيد:**

| ترتيب ٢٠٢٠ | تقدير ٢٠٢٠ | فئة | مقدار التحسن عن العام السابق | أعلى المؤشرات الفرعية السلبية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | التدخل الخارجي | هجرة العقول | الضغوط الديمغرافية |
| ١٠٦ | ٦٤.٨ | التحذير | -١.٨ | ٨.٧ | ٧.٨ | ٦.٣ |

تقع الرأس الأخضر في الترتيب رقم (١٠٦) في فئة التحذير، بصحبة دول إفريقية قليلة أخرى، هي: غانا في الترتيب رقم (١٠٨)، وناميبيا في الترتيب رقم (١٠٥)، وتونس في الترتيب (٩٥)، والجابون في الترتيب (٩٠).

وعليه؛ تقدم الرأس الأخضر نموذجاً إفريقياً فريداً في التحسن في غير اتجاه الهشاشة على المستوى البعيد، حيث إنها حصلت على تقدير (٦٤٫٨) درجة في مؤشر ٢٠٢٠، وهو ما جعلها تقترب كثيراً للخروج من فئة التحذير، والانتقال للفئات الأكثر أماناً وهي فئة الاستقرار، بيد أنه على غير المعتاد في الدول الإفريقية؛ فإنّ العامل المؤثر بجلاء- في حالة دولة الرأس الأخضر- ليس المؤشرات الاقتصادية أو السياسية بصورة فجة؛ بقدر تأثير مؤشر التدخل الخارجي ومؤشر هجرة العقول وأخيراً الضغوط الديموغرافية،

ولعل المؤشـــرين الأول والثاني يمكـــن معالجتهما بصورة معتبرة، في ضوء أنهما بطبيعة الحال ليســـا من المؤشـــرات التي تعبّر عن خلـــل هيكلي ممتد، وإنما يرتبط الخلل فيهما بســـياقات متغيرة داخلياً وخارجياً.

وعليـــه؛ فإنّ الـــرأس الأخضر تقـــدّم نموذجاً إفريقيا يُحتذى به، خاصةً في معالجة ملفات مؤثرة سلباً على الساحة الإفريقية، كالديمقراطية والأمن وحقوق الإنسان.

وعليه؛ فـــإنّ الأبعاد السياســـية والأمنية تؤثر بجلاء علـــى وضع الرأس الأخضر وغيرها من دول إفريقيا في تقرير مؤشـــر الهشاشـــة، وتلعب الدور الأهم في تحسنها في غير اتجاه الهشاشة.

- **قـراءة تحليليـة لتشخيـص الملامـح الأكثـر تدهوراً في اتجاه الهشاشة بإفريقيا:**

**- موزمبيق.. الأكثر هشاشة:**

| تقديرها في تقرير ٢٠٢٠ من ١٢٠ درجة | ترتيبها في عام ٢٠٢٠ بالنسبة لـ ١٧٨ | معدل التغير من عام ٢٠١٩ | الاتجاه في المدى المتوسط منذ ٢٠١٥ | الاتجاه في المدى البعيد منذ ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|
| ٩١،٧ | ٢٧ | +٣،٠ | +٤،٨ | +١٠،٠ |

شهدت موزمبيق حزمة من التحديات المركبة، التي جعلتهـــا الدولة الإفريقية الأكثـــر تدهوراً في تقرير عـــام ٢٠٢٠، وكانت مجمل تلـــك التحديات متصلة ببُعدَي السياسة والأمن، حيث شهدت البلاد مجموعة من الكوارث الطبيعية من ناحية، وهجمات المتمردين من ناحية ثانية، وانتخابات متنازع عليها، وهو ما رشـــح تلك الدولة لعام آخر من التحديات، وهي التحديات التي أنتجت فيً نهاية الأمر مقداراً من التدهور يوازي المقدار الذي شـــهدته ليبيا في التقرير نفسه (٣،١)، وذلك على الرغم من اختلاف موقعهما في التقرير المذكور، حيث أضحى ترتيبها هـــذا العام (٢٧)، بعد أن كانت فـــي الترتيب الـ٣٣ وفقاً لتقرير ٢٠١٩م.

فوقفـــاً لمؤشـــرات التقرير؛ تُعانـــي موزمبيق ضغوطـــاً هيكلية عميقـــة ومتزايـــدة عبر مختلف المؤشـــرات، وهو ما يكشـــف عن ضعفها الشديد وهشاشـــتها أمام المخاطر الناجمة عن التحديات سالفة الذكر، وهو ما جعلها في تدهور مستمر على مدى السنوات الأخيرة لتقرير الهشاشة، وواحدة من الدول الست الأكثر ســـوءاً عالمياً على مدار العقد الماضي من عمر التقرير.

**تفسير الهشاشة في موزمبيق:**

تلـــك الثنائية من المخاطـــر الهيكلية والضعف الشـــديد؛ أنتجت كارثةً إنســـانية خطيـــرة، عندما تعرضـــت البلاد لاثنيـــن من أســـوأ الأعاصير في تاريخهـــا الحديث، ففي ١٤ مـــارس ٢٠١٩م ضرب إعصار «إيداي» وســـط موزمبيق، وهو أحد أســـوأ الأعاصيـــر المدارية التي تؤثر علـــى نصف الكرة الجنوبي، وقد دمر الإعصار المذكور ٩٠٪ من مدينة «بيرا»، وهي رابع أكبر مدينـــة في موزمبيق، والتي يقطنها أكثر من نصف مليون شخص. كما لقى أكثر من ٦٠٠ شـــخص مصرعهم في جميع أنحاء البلاد، واحتاج أكثر من ١٠٠ ألف شخص للإخلاء الطارئ مـــن تلك المدينة ومن منطقة «بوزي» المحيطة بها، كما أنّ الأضرار الواسعة التي خلفها الإعصار، والتي لحقـــت بالمدارس والمنـــازل، أدت إلى نزوح مئات الآلاف داخلياً، ناهيك عن تفشي الكوليرا والملاريا في تلك الأقاليم، على الرغم من الإجراءات السريعة والواســـعة التي اتخذتها الحكومة ومنظمة الصحة العالمية، والتي يمكـــن القول بأنها حالت- أي تلك الإجراءات- من أن تتحول إلى أوبئة كاملة.

وبعد شهر من الإعصار السالف؛ ضرب إعصار «كينيث» مقاطعة «كابو ديلجادو» الشـــمالية، وهو ما خلـــف تدمير حوالي ٣٠ ألف منزل، وتشـــريد ١٦٠ ألف شخص.

وعليه؛ خلف الإعصاران معاً حوالي ٢,٢ مليون شـــخص في حاجة إلى مساعدة عاجلة، ناهيك عن

أضرار واسعة قُدّرت بنحو ٣ مليارات دولار، وزاد من تفاقم تلك الأزمة تدمير الإعصاران لحوالي ٧١٥ ألف هكتار من المحاصيل، بينما شهد جنوب البلاد موسماً مؤثراً من الجفاف.

ومقاطعة «كابو ديلجادو» الشمالية التي ضربها الإعصار- والتي كانت في يوم من الأيام مهد الحزب الحاكم- كانت تتعامل مع تمرد مُنذ أواخر عام ٢٠١٧م، وتحديداً في أكتوبر، عندما هاجمت مجموعةٌ مسلحة ثلاثة مراكز للشرطة، وتطورت الهجمات من أسلحة بدائية، كالمناجل إلى أسلحة أكثر تطوراً كالعبوات الناسفة، والتي كان أول استخدام لها في مارس ٢٠١٩م، وصاحب هذه السيولة الأمنية المزيد من القمع بحق الصحافيين لمنعهم من العمل في تلك المنطقة- من ناحية، وتناقض رسمي في التعامل مع هذا التمرد- حيث توجد مزاعم عن مساعدة أفراد قوات الأمن للمتمردين ومدهم بالسلاح والتدريب- من ناحية ثانية، وفراغ أجندة المتمردين من أي أيديولوجية رسمية أو قائمة مظالم- من ناحية ثالثة، ومزاعم عن ارتباط التمرد بتنامي ظاهرة الإرهاب عالمياً، حيث تفيد مصادر أنّ المتمردين مرتبطون بجماعة انفصلت عن المجلس الإسلامي في موزمبيق في أوائل الألفية الجديدة للترويج لشكل أكثر صرامة من الإسلام- من ناحية رابعة، وأخيراً دفع البعض بغياب الطابع الديني المتشدد عن تلك الهجمات نظراً لعشوائيتها؛ بما يوحي بوجود عدة مجموعات متمردة وليست مجموعة وحيدة- من ناحية خامسة[1].

**إخفاق سياسي وأمني مستمر على المستويين المحلي والقومي:**

وفي ضوء تلك الملابسات المذكورة، وما تعكسه من ضعف سياسي وأمني خطير، انحصر ردّ الفعل الحكومي ضد التمرد في الأساليب القمعية، مثل الاعتقالات التعسفية، والعنف العشوائي، وإغلاق المساجد، وهي الإجراءات التي أدت- بالتزامن مع أداء أمني ضعيف وغير فعال بسبب نقص التدريب والمعدات وضعف المعنويات- إلى مزيدٍ من نفور السكان المحليين، ما يعني مزيداً من تآكل شرعية الدولة، وتجلّى ذلك التآكل في شنّ الجيش الموزمبيقي عمليات هجومية واسعة في أكتوبر ٢٠١٩م بدعم من عناصر روسية مرتزقة، وهي الهجمات التي فَشلت في القضاء على التمرد، وإنما أدت لتفتته لمجموعات متمردة أصغر حجماً، وكلّ ذلك يعني في النهاية عنفاً أوسع ضد المدنيين.

وهي جملة المخاطر التي جعلت تلك المقاطعة تحتل مؤخرة معظم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدولة موزمبيق، حيث تزايد انتشار الفقر ونقص التعليم وغياب الخدمات العامة الأساسية، وانتشار شبكات جريمة قوية، وتجارة غير مشروعة في الهروين والأحجار الكريمة والحياة البرية، استفادت منها شخصيات سياسية في الحزب الحاكم علناً، على الرغم مما لديها من احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، مما زاد من تقويض شرعية الدولة.

أما على المستوى القومي، وبالتزامن مع التأزم المحلي الجهوى المذكور سلفاً، فقد شهدت البلاد حالةً من الانقسام السياسي بين حزب «فريليمو» الحاكم، والذي يحكم البلاد منذ الاستقلال، وحزب زعيم المعارضة «رينامو ألفونسو دلاكاما» المعارض، وهو الانقسام المتجدد، حيث شهدت البلاد حرباً أهلية بين الطرفين بين عامي ١٩٧٧، و١٩٩٢م، فقد اندلعت اشتباكات متفرقة بين الطرفين بين عامي ٢٠١٣، ٢٠١٦م، انتهت مؤقتاً بمعاهدة سلام جديدة، تمّ توقيعها في أغسطس ٢٠١٩م، في أعقاب وفاة زعيم المعارضة، على الرغم من رفض بعض الفصائل المسلحة

(١) CHARLES FIERTZ, FRAGILE STATES INDEX, ANNUAL REPORT 2020, FUND FOR PEACE, p.23.

المعارضة التابعة لرينامو نزع سلاحه.

إلا أنّ اتفاق السلام المذكور لم يحل دون عقد انتخابات عامة مقبولة محلياً ودولياً، حيث خلّفت الانتخابات عدداً من القتلى، بالإضافة لاستبعاد مراقبين مستقلين، وعمليات تزوير وترهيب رصدها مراقبو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لتنتهي بفوز الرئيس الحالي «فيليبين يوسي» بنسبة ٧٣٪، وفاز حزبه الحاكم بجميع مقاعد مجالس المقاطعات العشر، بما في ذلك المجالس الثلاثة التي فاز بها حزب «رينامو» المعارض في انتخابات ٢٠١٤م، وعليه؛ أعلنت أحزاب المعارضة بزعامة «رينامو» رفضها للنتائج، وطالبت بإلغاء الانتخابات، وهو الاستئناف الذي رفضته المحكمة الدستورية بالبلاد.

في النهاية؛ كشف تقرير الدول الهشة على مدار عقد من الزمن حجم المخاطر الهيكلية والضعف العميق للدولة في موزمبيق، وما خلفه من اتجاه طويل المدى نحو التدهور الشديد، وهو ما كان يُفترض فيه أنه جرس إنذار للحكومة والمجتمع الدولي نحو محاولة معالجة تلك الضغوط الهيكلية المتزايدة، بيد أنّ ذلك لم يحدث، ليقدّم حالة دولة إفريقية مستقرة في مستنقع الخطر والانفجار المتجدد.

**- بوركينا فاسو.. من نموذج للاستقرار لرابع أكثر دول العالم تدهوراً نحو الهشاشة لعام ٢٠٢٠:**

| تقديرها في تقرير ٢٠٢٠ | ترتيبها في عام ٢٠٢٠ بالنسبة لـ ١٧٨ | معدل التغير من عام ٢٠١٩ | الاتجاه في المدى المتوسط منذ ٢٠١٥ | الاتجاه في المدى البعيد منذ ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|
| ٨٥,٩ | ٣٧ | +٢,٠ | -٣,٣ | -٤,٨ |

يكشف تقرير الدول الهشة لعام ٢٠٢٠ عن التحول المخل لبوركينا فاسو، والتي كانت تُصنف في السابق بوصفها واحدة من أكثر دول غرب إفريقيا استقراراً، وهو ما تؤكده مؤشراتها السابقة باللون الأخضر في الجدول بعاليه، لتصبح رابع أكثر دول العالم تدهوراً في مؤشر الهشاشة لهذا العام، وكعادة الهشاشة في إفريقيا؛ فإنّ البُعدين الأمني والسياسي هما الحاسمان، حيث شهدت تلك الدولة تهديدات متزايدة لسلامها وأمنها على مدى السنوات الخمس الأخيرة، على الرغم من جهود الحكومة لإدارة تلك الضغوط، ولعل ذلك مردّ بعضه لحالة عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع التي أثرت على حدودها بصورة واضحة[1].

**مظاهر الارتداد نحو الهشاشة:**

شهدت بوركينا فاسو في عام ٢٠١٩ أعمال عنف أكثر من أيّ عام آخر في تاريخها الحديث، وهو ما جمد التحسن الطفيف والتدريجي لمؤشراتها في تقرير الهشاشة والتي بدأت منذ تقرير عام ٢٠١٣م، حيث إنه على الرغم من استقرارها النسبي؛ فإنّ بوركينا فاسو لم تكن في مأمن من العنف على مدى السنوات الأخيرة، ولا سيما مع استمرار تدهور الوضع في مالي، على سبيل المثال: شهد العامان ٢٠١٥/٢٠١٦م ارتفاعاً خطيراً في عدد القتلى، وذلك عقب سلسلة من الهجمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة والجماعات التابعة لتنظيم الدولة «داعش»، ومنذ ذلك الحين تشهد البلاد زيادة تدريجية مستمرة في أعداد الوفيات الناتجة عن العنف الإرهابي ضد المدنيين، حيث تمّ الإبلاغ عن أكثر من ٣٠٠٠ ضحية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩م، وذلك بالتزامن مع أزمة إنسانية غير مسبوقة في البلاد أدت لنزوح أكثر من ٦٠٠ ألف شخص، وإغلاق ٢٠٠٠ مدرسة، كآثار غير مباشرة للأزمة الأمنية في مالي التي تُصنف

(١) MARCEL MAGLO & FIONA GRATHWOHL, FRAGILE STATES INDEX, ANNUAL REPORT 2020, FUND FOR PEACE, pp.19, 20.

بوصفها البلد الثامن الأكثر سوءاً في تقرير ٢٠٢٠م.

وتنشط التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة كمجموعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وما يرتبط بهما في المناطق بين النيجر ومالي، وفي المناطق الشمالية والشرقية لبوركينا فاسو، وذلك عبر هجمات عشوائية ضد المدنيين وقوات الأمن والجيش في بوركينا فاسو، وهو ما يدفع المشهد الأمني لمزيد من التدهور.

ويعضد من مشهد الهشاشة الأمنية المذكور الضعف الملحوظ لمؤسسات الدولة على المستوى الجهوي دون الوطني، وبخاصة المناطق الريفية، وهو ما يدفع نحو مزيدٍ من التوتر، خاصةً بين المجتمعات المحلية حول الأراضي والموارد، والتي غالباً ما يكون العنف أداة تسويتها، يُضاف على ذلك ضعف وعجز السلطات المحلية عن الدفاع عن تلك المجتمعات ضد الهجمات والأعمال الانتقامية التي ترتكبها الجماعات المسلحة المختلفة، ففي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩م شهدت البلاد ٢٨٣ هجوماً إرهابياً، أسفر عن ٥٢٤ قتيلاً و٣٠٨ جريحاً، وهي المظاهر التي دفعت بمؤشرات بوركينا فاسو في التقرير نحو مزيدٍ من التدهور، وانعكست نتائجها على مؤشرات مظالم المجموعات، والتدخل الخارجي، واللاجئين والنازحين.

**نقاط الضعف الهيكلية.. بوابة الارتداد:**

أُعيد تشكل نقاط الضعف الهيكلية في بوركينا فاسو كنتيجة لتنامي مظاهر الهشاشة السالفة، وهي مرشحة للاستمرار، حيث قوضت السيولة وعدم الاستقرار السالفين قدرة الدولة على تنفيذ أجندتها الإنمائية، كما أنّ الإطاحة بالرئيس بليز كومباوري في عام ٢٠١٤م، بعد ٢٧ عاماً من الحكم، أبرزت المظالم القديمة المتأصلة لسنوات من الإهمال والتهميش، حيث إنّ اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية هي القضية الأبرز في بوركينا فاسو، يُعززها الضغوط الديموغرافية المتزايدة، حيث وصل معدل النمو السكاني السنوي لنسبة ٣٪، وتنامت معدلات الفقر والبطالة، وما يرتبط بهما من تنامي الشعور بالإحباط لدى الشباب، فحسب وزارة العمل ببوركينا فاسو تنافس أكثر من مليون خريج شاب في امتحان الخدمة المدنية الوطنية لملء حوالي ٥٠٠٠ فرصة عمل عام ٢٠١٩م، وهي المظاهر السلبية التي تلتهم أية مؤشرات اقتصادية مقبولة كنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٦٪ في عام ٢٠١٩م، يقوده قطاع زراعي قوي مع ارتفاع الطلب الداخلي؛ وفقاً لبنك التنمية الإفريقي.

وقد نتج عن هذا التضارب السالف، بين المؤشرَين الاجتماعي والاقتصادي، المزيد من الهشاشة، حيث صار أكثر من نصف سكان بوركينا فاسو تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت مفرط بين المناطق الحضرية والريفية، وتوزيع غير متكافئ لموارد الدولة خارج العاصمة، وتفاقم عدم المساواة في الدخل، وهي كلها مظاهر تغذي استياء شعبي متزايد من عجز الحكومة عن تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى، مما يدفع بالشباب في نهاية الأمر لإغراء الانخراط في الجماعات المتطرفة التي تقدّم بدائل جذابة لمشاعر التهميش.

- **قراءة تحليلية لتشخيص ملامح الدول الأكثر تحسناً في غير اتجاه الهشاشة بإفريقيا جنوب الصحراء:**

**- كوت ديفوار.. نموذج إفريقي في غير اتجاه الهشاشة:**

| تقديرها في تقرير ٢٠٢٠ | ترتيبها في عام ٢٠٢٠ بالنسبة لـ ١٧٨ | معدل التغير من عام ٢٠١٩ | الاتجاه في المدى المتوسط منذ ٢٠١٥ | الاتجاه في المدى البعيد منذ ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|
| ٨٩.٧ | ٣٢ | -٢.٤ | -١٠.٤ | -١١.٥ |

صُنفت كوت ديفوار في أول مؤشر لهذا التقرير عام ٢٠٠٥، والمعروف حينها بـ«مؤشر الدول الفاشلة» بوصفها أكثر دول العالم هشاشة، إلا أنه وبعد ستة عشر عاماً من عمر التقرير، تقدّم الدولة، التي دمرها صراعان أهليان في الماضي القريب، نموذجاً إفريقياً في غير اتجاه الهشاشة، فسرعان ما شهدت البلاد انتعاشاً اقتصادياً في أعقاب الصراع السياسي عشية الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٠م، بين الفائز الحسن واتارا والرئيس السابق لوران جباجبو، والتي حُسمت حينها لصالح واتارا بتدخل فرنسي، وذلك بعد حرب أهلية استمرت عشر سنوات بينهما، تكلل بعقد انتخابات ٢٠١٠ المُختلف عليها، حيث خلفت أعمال العنف التي أعقبت تلك الانتخابات ٣٠٠٠ قتيل، وتشريد ما يقدّر بنحو نصف مليون مواطن، وهو ما تطلب نشر قوات حفظ سلام دولية لتهدئة الأوضاع والمساعدة في استعادة السلام والأمن، ومع انسحاب قوات حفظ السلام في عام ٢٠١٧م استمرت البيئة الأمنية العامة في التحسن، وهو ما انعكس بجلاء على مؤشر جهاز الأمن بوصفه مؤشراً فرعياً لمؤشر الهشاشة.

أضحت كوت ديفوار واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، حيث معدل التحسن التراكمي في مؤشر الهشاشة الخاص بها بلغ (١٩.٥) نقطة منذ عام ٢٠٠٦م، و(١١.٥) منذ عام ٢٠١٠م، و(١٠.٤) منذ عام ٢٠١٥م، وبلغت نسبته تحسنه بين تقريري عام ٢٠١٩م، و٢٠٢٠ نسبة (٢.٤) نقطة.

بيد أنّ هذا التحسن يعود أحد أسبابه الرئيسية لخطة إنمائية طموحة، لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون وتحسين الأداء العام، وهي الخطة التي لاقت دعماً قوياً من المانحين الدوليين، كان من نتائجها تسجيل متوسط نمو سنوي قدره ٨٪ منذ عام ٢٠١٢م؛ وفقاً لبنك التنمية الإفريقي، وهو النمو الاقتصادي المدفوع بارتفاع الطلب المحلي على الاستثمار العام والخاص، والطلب الخارجي على منتجات تصدير القطاع الزراعي الأولى كحبوب الكاكاو، يُضاف لذلك تحسن في البنية التحتية والاستهلاك المستدام والإصلاحات الاقتصادية لبيئة الأعمال، مما جعلها بلداً جاذباً للاستثمار، لتقدّم في النهاية نموذجاً إفريقياً جديداً، يمكن تكراره في الخبرة الإفريقية المتنوعة والثرية في المستقبل المنظور[1].

## خاتمة:

في نهاية هذا التحليل؛ يمكن القول باطمئنان: إنّ بُعدَي الأمن والسياسة في إفريقيا هما المتغيران المستقلان لوضع الدولة في القارة السمراء، بيد أنّ هذين المتغيرين من التعقيد بمكانٍ في الواقع الإفريقي بما يحول دون التنبؤ بمآلاتهما، خاصةً في ظل عوامل الضعف الهيكلية الراسخة في الدولة والمجتمع الإفريقي، كالسودان- من ناحية، وتنامي أعداد الأطراف الإقليمية والدولية المتورطة في الداخل الإفريقي مثل ليبيا- من ناحية ثانية، وسيولة المحيط الإقليمي في بعض المناطق، وما له من تداعيات سلبية على بلدان إفريقية مستقرة نسبية كبوركينا فاسو- من ناحية ثالثة، ومساحات الارتباط الاستراتيجي بين البلد الإفريقي محل النظر والقوى الدولية الفاعلة والمؤثرة مثل كوت ديفوار- من ناحية رابعة ■

(١) MARCEL MAGLO & FIONA GRATHWOHL, FRAGILE STATES INDEX, ANNUAL REPORT 2020, FUND FOR PEACE, p.35.